

الجدلية النحوية في دلالة المضارع الزمنية بين القدماء والمحدثين

د. هدى أحمد حسن

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية بجامعة النيلين

Abstract

The paper entitled "dialectic language grammatical indication of present tense time between ancient and modern", the aim of this paper is to identify the ancient grammarians in the statement of significance the present tense time, morphological structural level for the present tense, and compositional grammar within the context level, tracking the views of modern language scholars approved by grammarians or she contradicted them, especially some recent scholars have carried out an attack on the old grammar lesson, attributing his failures; bring behind the philosophy and looking for factors and tracked to. The study has come to prove to the grammarians' issues time and time indications to the present tense, and a depth of thought in the study of language and analysis of their meanings and implications in General, through the extrapolation of texts and experience and benefit of latecomers husbands. Despite the emergence of some impurities in the grammar lesson, however, refuted many of the allegations of modern linguists of ancient grammarians.

المستخلص

جاءت هذه الورقة بعنوان "الجدلية اللغوية النحوية في دلالة المضارع الزمنية بين القدماء والمحدثين"، وقد رمت هذه الورقة إلى تعرف جهود النحاة القدماء في بيان دلالة المضارع الزمنية، على المستوى الصرفي البنائي للمضارع، والمستوى النحوي التركيبي داخل السياق، وتتبع آراء علماء اللغة المحدثين التي وافقت النحاة أو خالفتهم، خاصة وقد شنّ بعض المحدثين هجوماً على الدرس النحوي القديم ناسباً له القصور؛ انجرافاً وراء الفلسفة وبحثاً عن العوامل وتتبعاً للإعراب. وقد توصلت الدراسة إلى إثبات الفضل للنحاة في تناول القضايا الزمنية والدلالات الزمنية للمضارع خاصة، وبيان عمق فكرهم في دراسة اللغة وتحليل معانيها ومدلولاتها عامة، وذلك من خلال استقراء النصوص ومعايشتها واستفادة المتأخرين من جهود سابقهم. وعلى الرغم من ظهور بعض الشوائب في الدرس النحوي، إلا أنه يمكن دحض كثير من اتهامات اللغويين المحدثين للنحاة القدماء.

المقدمة

لقد بدأ النحاة جَلّ مؤلفاتهم بتقسيم الكلمة لاسم وفعل وحرف، وجعلوا الاسم هو ما دل على حدث أو ذات، والحرف ما لا دلالة له في نفسه إلا داخل السياق ، أما الفعل فهو حدث ارتبط بزمن. ومضى النحاة يقسمون الأفعال اعتمادا على معنى الزمنية الذي تقيده ، وتعددت آراؤهم وتباينت في كل ما أثاروه من قضايا تقسيمية وزمنية ، واختلفت هذ الآراء شهرة وانتشارا ، وما شاع منها عبّر عنه برأي الجمهور. ولقد كانت دلالة المضارع الزمنية مجالا لجدل النحاة على المستوى الصرفي البنائي للمضارع، والمستوى النحوي التركيبي داخل السياق .

وفي المقابل كانت لبعض العلماء المحدثين مآخذ على النحاة القدماء في تناولهم للفعل وقضاياه الزمنية وبخاصة الفعل المضارع، وكانت لهم آراء وافقت النحاة وأخرى خالفتهم ، وشنّ بعضهم هجوما على الدرس النحوي القديم في منهجيته في تصور الزمنية الفعلية .

عليه رمت هذه الورقة إلى تعرف جهود النحاة القدماء وجهود المحدثين وآرائهم في بيان دلالة المضارع الزمنية، ومن ثم الوقوف على مآخذ علماء اللغة المحدثين على القدماء في تناولهم لزمنية المضارع، وبيان مدى صحتها وملائمتها لواقع الدرس النحوي للقدماء اعتمادا على ما حوته مؤلفاتهم النحوية، وعليه عرضت مادة هذه الورقة من خلال المحاور التالية:

أولا: ارتباط دلالة الأفعال بالزمن.

ثانيا : ماهية المضارع.

ثالثا: دلالة المضارع الزمنية الصرفية.

رابعا: دلالة المضارع الزمنية داخل السياق.

أولا - ارتباط دلالة الأفعال بالزمن:

عرّف جمهور النحاة الفعل بأنه : ما دل على حدث ارتبط بزمن . قال سيبويه معرفاً الأفعال بأنها: أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ودُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع¹. وعرف الزمخشري الفعل بأنه:" ما دل على اقتران حدث بزمان "²، وعرفه ابن هشام بأنه: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة "³ . وذهب ابن مالك في "التسهيل" إلى

¹سيبويه " الكتاب " 12/1..

²الزمخشري " المفصل " 3/1.

³ابن هشام "شذور الذهب" ص 27.

وضع حد للفعل دون ربطه بالزمن إذ يقول: "الفعل كلمة تسند أبدأ، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه"⁴ ، مخرجا بذلك الأسماء العاملة التي تقع مسندا ومسندا إليه ، ولا تقبل الإسناد لضمائر الرفع. والملاحظ أن المنحى العام الشائع في تعريفهم السابق للفعل يشير لمحورين رئيسيين، هما:

1- ربط الفعل بالزمن، وعليه إجماع النحاة.

2- تقسيم الزمن المدلول عليه بالفعل إلى ثلاثة أقسام: ماض وحاضر ومستقبل. وهذا رأي الجمهور المنسوب للبصريين، وقد علل ابن يعيش تلك القسمة الثلاثية للفعل بقوله: "لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال ، توجد عند وجوده وتتعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ، ولما كان الزمان ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل... كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر"⁵.

وقد ظهر اتجاه آخر منسوب إلى الكوفيين والأخفش يقضي بأن الفعل قسمان : ماض ومضارع ، بإسقاط الأمر باعتباره مقتطعا من المضارع⁶. كما أضاف الفراء نوعا آخر للأفعال وهو "الفعل الدائم"⁷، ويقصد به اسم الفاعل⁸، مع موافقة أصحابه الكوفيين في تبايع فعل الأمر للمضارع . إلا أن هذه الآراء الكوفي في مجملها آراء ضعيفة لم تشع بين المشتغلين بعلم النحو، ولم تلق رواجاً لما فيها من التكلف .

آراء المحدثين في ربط دلالة الأفعال بالزمن:

ذهب النحاة المحدثون - في مجملهم - إلى تأييد مذهب القدماء في ربط دلالة الأفعال بالزمن، واختاروا ما عليه الجمهور من القسمة الثلاثية للفعل، وقد تجلّى ذلك عند مؤلفي الكتب النحوية الحديثة : كمحمد محيي الدين وعباس حسن ومحمد عيد .

وفي المقابل فقد اختلفت منطلقات علماء اللغة المحدثين وتباينت اقتراحاتهم ونظرياتهم لدراسة قضايا الأفعال الزمنية . حيث اتجه فريق منهم إلى الإقرار بوظيفة الفعل الزمنية ، مع رفضه للقسمة الثلاثية للأفعال ، ومن هؤلاء تمام حسان إذ يقول: "الزمن جزء من معنى الفعل"⁹، ويتابعه تلميذه فاضل الساقى الذي وصف الفعل بأنه : "كلمة تدل على حدث وزمن، والدلالة على الحدث والزمن هو

⁴ابن مالك " شرح التسهيل" 17/1.

⁵ابن يعيش " شرح المفصل" 4/7.

⁶انظر: السيوطي " الهمع" 7/1 ، وخالد الأزهرى "شرح التصريح" 44/1.

⁷تردد هذا المصطلح عند الفراء في "معاني القرآن" انظر: 96، 93/1، 295 .

⁸انظر: الزجاجي " مجالس العلماء" 349.

⁹تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" ص 104 - 105.

المعنى الصرفي للفعل وهي وظيفته الصرفية المركبة¹⁰. ولكنه يقرّ في الوقت ذاته يقول :
"الخطأ كل الخطأ أن تخص صيغة معينة من صيغ الفعل العربي بزمن معين ... وهذا ما درج عليه
النحاة الأقدمون"¹¹.

واتجه فريق آخر من المحدثين إلى " رفض أن تدل الصيغة بذاتها على الزمن "¹²، ومن هؤلاء
إبراهيم أنيس الذي وسم ربط الزمن بصيغ الأفعال بأنه " أمر لا تبرره استعمالات اللغة ولا تؤيده"¹³.
واختار يوسف المطلبي هذا الرأي قائلاً: " إن الفعل بصيغته لا يعبر بصورة مطلقة عن الزمن "¹⁴.

ومن ثم كان من الطبيعي أن يرد هذا الفريق القسمة الثلاثية للأفعال على أساس زمنيها ، فقد رفض
إبراهيم أنيس اختصاص كل زمن بصيغة فعلية معينة ، وقال بأسلوب ناقد للنحاة : " ولما رأى نحاة
العرب ثلاث صيغ للفعل ، اختصوا كلا منها بزمن من تلك الأزمنة "¹⁵ ، وهذه الأزمنة - في رأيه -
مرتبطة بالزمن الفلسفي لا الزمن اللغوي.

وعليه فقد لاقت القسمة الثلاثية للفعل على أساس الأزمنة الثلاثة رفضاً أقوى من قبي المحدثين ، إذ
يرى عدد من المحدثين أن هذه الفكرة التقسيمية عند النحاة جنحت نحو الفلسفة مبتعدة عن الواقع
اللغوي السليم، يقول إبراهيم السامرائي معلقاً على كلام ابن يعيش السابق¹⁶: " إن ابن يعيش يذهب
مذهباً بعيداً ، وهو لا يتهج نهجاً لغوياً، فكأنه أراد أن يفلسف المسألة اللغوية ... وكأنّ النحوي لم يرد
استقراء العربية لمعرفة إعراب الفعل عن الزمن ، بل إنه اهتدى إلى هذه الناحية من تأمله في الزمان
الفلكي "¹⁷.

ويبدأ حلمي خليل نقده بابن يعيش ، ثم يشمل بنقده النحاة قائلاً : " وهنا نجد أن تعريفهم للزمن في
اللغة لم يخرج عن حد الزمان الفلسفي " كما رأى أنهم ساووا بين الزمن الفلكي والزمن اللغوي ،

¹⁰فاضل الساقى " أقسام الكلام العربي " ص 229

¹¹المرجع نفسه ص 232

¹²مالك يوسف المطلبي " الزمن واللغة " ص 60

¹³إبراهيم أنيس " من أسرار اللغة " ص 280

¹⁴مالك يوسف المطلبي " الزمن واللغة " ص 60

¹⁵إبراهيم أنيس " من أسرار اللغة " ص 170.

¹⁶انظر ص 2 من هذا البحث ، في عرض رأي النحاة القدماء.

¹⁷إبراهيم السامرائي " الفعل زمانه وأبنيته " ص 17 .

وكلاهما يختلف عن الآخر¹⁸. كما انتقد فاضل الساقى تعابير الكينونة الفلسفية التي أوردها سيبويه في تعريف الفعل¹⁹، مصوباً نقده نحو فكرة التقسيم ذاتها²⁰.

ويتوسط حسن خميس الملح في رأيه ملتفتاً إلى قضية هامة نابعة من نظريته إلى التعامل الكلي مع النحو، فيقر بأن هناك "ثمة مشاكل نتجت من القسمة الثلاثية للفعل، إلا أنها منسجمة مع التصوير الكلي للنحو العربي وأحكامه"²¹.

ثانياً - ماهية الفعل المضارع عند القدماء والمحدثين:

لم يذهب النحاة القدماء مذهباً واحداً في تعريف المضارع، فلم يصرح سيبويه بتعريف له، وإنما ربط دلالاته الزمنية بالحال والاستقبال، مع إفادته معنى الخبر لا الطلب، فهو مبني لما يكون ولما يقع وما هو كائن "إذا أخبرت"، كما يشير إلى أحرف المضارعة الزوائد الأربعة: الهمزة والتاء والياء والنون²². ويقول الزمخشري في تعريف المضارع: "وهو ما تعنقب في صدره الهمزة، والنون، والتاء، والياء... وتسمى الزوائد الأربعة"²³.

واكتفى ابن مالك في ألفيته بتمييز المضارع بقوله: "فعل مضارع يلي لم كـ يشم ومن ثم تبعه ابن عقيل والأشموني وابن هشام وغيرهم من شراح الألفية²⁴. إلا أن ابن مالك يذهب مذهب سيبويه والزمخشري في "التسهيل" مشيراً إلى أن تمييز المضارع بأحرفه الأوائل أولى من تمييزه بالعلامات الأخرى؛ باعتبارها لازمة لكل مضارع لا تنفك منه²⁵. وهو الأولى بالقبول باعتبار أن حد الشيء لازم له مطرد فيه.

وعرفه من النحاة المحدثين عباس حسن بأنه: "كلمة تدل على أمرين معاً: معنى، وزمن صالح للحال والاستقبال"²⁶، ولم يخرج النحاة المحدثون عامة عن دائرة القدماء في تعريفهم للفعل المضارع، إلا أن من أبرز ما ظهر في مؤلفات علماء اللغة التعبير عن الفعل المضارع باستخدامهم مصطلح "صيغة يفعل"، ورأى حلمي خليل أن مصطلح المضارع "لا يشير في الحقيقة إلى زمن

¹⁸ حلمي خليل "المولد في العربية" ص 424.

¹⁹ إشارة لقول سيبويه في تعريفه للفعل "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" سيبويه "الكتاب" 12/1

²⁰ فاضل الساقى "أقسام الكلام العربي" ص 230

²¹ انظر: حسن خميس الملح "التفكير العلمي في النحو العربي" 116

²² سيبويه "الكتاب" 1/12-13

²³ الزمخشري "المفصل في صنعة الإعراب" ص 314

²⁴ انظر: شرح ابن عقيل 21، "شرح الأشموني" 38/1، "أوضح المسالك" 27/1.

²⁵ انظر: ابن مالك "شرح التسهيل" 23/1

²⁶ عباس حسن "النحو الوافي" 47/1

صرفي²⁷، ورفض المطلبي فكرة مضارعة الفعل المضارع للاسم ، والتي هي سبب تسمية المضارع ، ووسمها بأنها "صدرت عن منهج العمل النحوي ...وهي فكرة لا يمكن تقبلها"²⁸.

ثالثا- دلالة المضارع الصرفية الزمنية

أ/ عند القداء:

أجمع النحاة على عدم دلالة المضارع بصيغته الصرفية على المضي ، وذهبوا إلى ربط إفادته الزمنية بالحال أو الاستقبال ، واعتد بعضهم بهذه الإفادة في تعريفه للفعل المضارع كما رأينا.

وقد أوردت كتب النحو آراء حول حقيقة دلالة المضارع الزمنية ، يقول الرضي: " أي هو حقيقة في الحال والاستقبال ، وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ... وقيل: هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال "²⁹، وأضاف السيوطي وجهين : " أحدهما أنه لا يكون إلا للحال ...والثاني : لا يكون إلا للمستقبل "³⁰. وعلى الرغم من أن حقيقة هذه الدلالة تتبع من فهم اللغة ذاتها ، إلا أن بعض النحاة بحثوا عن علل تدعيها للرأي المختار عندهم ، ولم يخل بعضها من كونه تعليلا فلسفيا جافا روح اللغة ، ويتضح ذلك من البيان التالي :

1- دلالة المضارع على الحال والاستقبال معا :وهو ظاهر كلام سيوييه وجمهور النحاة ، وقد علل له ابن مالك بقوله : " ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود ؛ فاشتركا اشتراكا وضعيا "³¹، ولعل العلة الحقيقية هي ملاحظة الاستعمال اللغوي ، إذ يجوز على السواء قولك: (يقوم زيد الآن أو غدا) ، ويبدو أنه رأي نابع من استبعاد دلالة المضارع بصيغته على المضي .

2- دلالة المضارع على الحال حقيقة : وقد ذهب عدد من النحاة إلى التعليل بعلة مجافية لروح اللغة ، منها: أن المستقبل غير محقق الوجود، وهو ما ذهب إليه ابن طراوة الذي قصر دلالة المضارع على الحال فقط ³² . وذهب غيره من النحاة إلى التعليل برأي قالوا فيه : " لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه ك(فَلَى)، وللمستقبل صيغة تخصه ك(أَفَى) ، ولم يكن للحال صيغة تخصه بل اشترك مع المستقبل في المضارع ، جعلت دلالاته على الحال راجحة عند

²⁷حلمي خليل " المولد في العربية " ص 224-225.

²⁸المطلبي " الزمن واللغة" ص 127

²⁹الرضي " شرح كافية ابن الحاجب" 12/4

³⁰السيوطي " الهمع" 7/1

³¹ابن مالك " شرح التسهيل" 25/1 هـ

³²انظر: السيوطي " الهمع" 7/1

تجريده من القرائن ، ليكون جابرا لما فاتته من الاختصاص بصيغة "33" ، وعلى الرغم من أن لهذا الرأي منطقا لغويا حيث إن الأصل أن يوضع لكل معنى لفظ خاص به ، إلا أن أقرب الأقوال وأكثرها ملامسة لملاحظة الاستعمال هو ما أشار إليه ابن مالك في نصه السابق بقوله : "جعلت دلالاته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن" ، وهو ما اعتد به الرضي ثم السيوطي في تعليل اختيارهم للقول بأن الحال هو حقيقة الدلالة الزمنية الصرفية للمضارع ، وعبر عنه الرضي بقوله: إن المضارع "إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، ولم يصرف إلى المستقبل إلا بقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز"34.

وأرى أن القول الأول بدلالة المضارع على الحال والاستقبال معا لا يتنافى مع كون المضارع للحال حقيقة وللاستقبال مجازا، إلا أن الرأي الأول عمم تحمل المضارع للدالتين معا، في حين حاول الرأي الثاني الترويج بينهما .

3- دلالة المضارع على المستقبل: ويضعف هذا الرأي لاعتماد القائلين به على حجتين فلسفيتين تقضي أولاهما: بأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا ، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال"35، ورد هذا السيوطي قائلا: " لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال "36 أما ثاني الحجتين فتتمثل في قصر زمن الحال حتى إنه لا يتسع للنطق بالعبرة، إذ يتحول الفعل لماض في زمنه، وعبر عن ذلك الرضي بقوله : " لخفاء الحال "37، وقد رد عدد من النحاة القدماء أنفسهم على هذه العلة ،يقول الرضي: " الحال عند النحاة غير (الآن) المختلف في كونه زمانا"1 مفرقا بين التقسيم الفلسفي للزمن المعاش وقضاياه الخلاقية ، وبين الواقع اللغوي الذي يعبر عن هذا الزمن، وفي ذات المجال يقول ابن مالك : "بل إن مقصود النحويين أن الحال ما قارن وجود لفظه وجود جزء من معناه ، كقولنا: هذا زيد يكتب، فيكتب هنا مضارع بمعنى الحال ، وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها"38.

ب/ عند المحدثين:

ذهب عدد من المحدثين إلى رفض رأي النحاة وتفريغ صيغة المضارع الصرفية من الزمن، منهم

33 ابن مالك " شرح التسهيل " 27 / 1

34 الرضي " شرح الكافية " 12 / 4 . انظر أيضا : السيوطي " الهمع " 7/1

35 انظر : السيوطي " الهمع " 7/1

36 المصدر نفسه الصفحة نفسها.

37 الرضي " شرح الكافية " 12/4.

38 ابن مالك " شرح التسهيل " 25/1.

1- محمد عبد الرحمن الريحاني الذي يرى أن: "صيغة 'يفعل' لا تدل على زمان معين بشكلها الصرفي، بل هي صالحة للدلالة على الحاضر أو الماضي أو المستقبل"39. ولكنه يثبت لها معنى صرفيا آخر، وهو أنها تدل ببنييتها الصرفية على التجدد"40.

2- إبراهيم السامرائي: وقد ذهب إلى بيان قصور النحاة وانشغالهم بالعلة والعامل عن إيفاء الدلالة الزمنية حقها، ومن ذلك تعبيرهم بالمضارع للدلالة على الحال والاستقبال مع تباين الزمنين، دون الوقوف على خصوصيته الزمنية"41. وعلى غرار معنى التجدد عند الريحاني، يشير السامرائي إلى معان أخرى يعبر عنها غالبا بصيغة "يفعل": كالأحداث المستمرة والحقائق والعادات، وما يكتر حدوثه"42.

3- مالك يوسف المطليبي: يرى أن هذه الصيغة (يفعل) دالة على عدم التمام، ومن دلالاتها: التردد والاستحضار والاستمرار والتعبير عن الحقائق والعادات.

4- أحمد عبد الستار الجواري: يرى أن "الفعل المضارع ليس صيغة تقابل الماضي والأمر، وإنما مكانه بين الأفعال كمكان ما يسمى (infinitive) أي: المصدر في اللغات الأوربية"43. ويتضح من حديثه أنه أخرج المضارع من دائرة الأفعال، ناهيك عن تأثره في تحليله باللغات الأجنبية الأخرى.

ولعل نظرة النحاة القداماء إلى الزمن الصرفي أقرب لواقع اللغة وأجدي بالقبول، وهي اختيار عدد من المحدثين: كعباس حسن وتمام حسان الذي أيد رأي القداماء في جعل دلالة "يفعل" الصرفية مختصة بالحال والاستقبال"44. مع ملاحظة أن الدلالات الأخرى التي يؤديها الفعل المضارع تتجلى وتتحدد داخل السياق وليست جزءا من دلالاته الصرفية.

رابعا - دلالة الفعل المضارع داخل السياق

أ/ عند النحاة:

أدرك النحاة أن دلالة الفعل المضارع الزمنية تتحدد تماما داخل السياق، وذلك في ضوء بناء الجملة وتركيب الكلام، حيث أشاروا إلى أن دلالة المضارع الزمنية قد تتعين للحال أو تتعين للاستقبال

39 الريحاني "اتجاهات التحليل الزمني" 104.

40 المكان نفسه.

41 إبراهيم السامرائي "الفعل زمانه وأبنيته" 18

42 انظر: المرجع نفسه 32-33.

43 أحمد عبد الستار الجواري "نحو الفعل" هامش 34

44 "الخلاصة النحوية" 61.

بقرائن متعددة داخل السياق ، وقد تتصرف للمضي .ويتجلى جانب من جهد النحاة وعمق فكرهم في تناول المعنى الزمني للنحوي للمضارع فيما يلي :

أولاً: وجدت إشارات في مؤلفات النحاة الأوائل إلى خلوص المضارع للحال أو الاستقبال بقرينة، إلا أنها وردت في أبواب نحوية متفرقة ، كما في حديثهم عن خلوص المضارع للحال في تناولهم للجمل الحالية، وأخبار أفعال الشروع ، وخلوص المضارع للاستقبال في باب الشرط ، وباب نوني التوكيد، وفي باب نصب الفعل المضارع وجرمه، ومنه قول سيويوه: " ولن أضرب نفي لقوله سأضرب"⁴⁵.

ثانياً: حاول فريق من النحاة المتأخرين جمع ما تفرق في كتب النحو السابقة فيما يتعلق بالقرائن التي تحدد زمنية الفعل المضارع كابن مالك الذي فصل فيها في قوله: " ويتعين [الحال] عند الأكثر بمصاحبة الآن وما في معناه ... نحو : زيد يصلي الآن والساعة ، وكذا اقتترانه بلام الابتداء نحو: **إني لأحبك ، ونفيه بليس ... ونفيه ب(ما) قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُرِي مَا يُهَيِّئُ وَلَا بِكُمْ ﴾ (الأحقاف9) ، وب(إن) كقوله تعالى: ﴿ وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون﴾ (الأنبياء109)**"⁴⁶.

ويقول عن تخلص المضارع للاستقبال: " ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل ، وبإسناده إلى متوقع، وباقتضائه طلباً أو وعداً وبمصاحبة ناصب ، أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة ، أو لو المصدرية، أو نون توكيد أو حرف تنفيس وهو السين وسوف"⁴⁷.

وكذلك جمع الرضي هذه المواضع فقال: " ويتعين المضارع للحالية ب"الآن" ، و"أنفا" وما في معناهما من الظروف وبلاد الابتداء عند الكوفيين ... ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل ... وبإسناده إلى متوقع ... وباقتدائه طلب الفعل وبكونه وعداً ... وبنوني التوكيد ولام القسم ..."⁴⁸. وقد سلك السيوطي مسلكهما⁴⁹.

ثالثاً: أدرك النحاة الفروق الدقيقة في المعاني الزمنية وعلاقتها بالأحكام الإعرابية ، والعكس بالعكس فقد أوضحوا أثر الحركة الإعرابية في تعين المعنى الدقيق، وقد ظهر ذلك عندهم في باب إعراب الفعل المضارع، حيث تتبع النحاة الأدوات التي يرفع المضارع بعدها وينصب ، يقول ابن مالك في

⁴⁵سيويوه "الكتاب" 136-135/1

⁴⁶ابن مالك "شرح التسهيل" 27/1

⁴⁷المصدر نفسه 29/1

⁴⁸الرضي "شرح كافية ابن حاجب" 25/4

⁴⁹انظر: السيوطي "الهمع" 8/1

حديثه عن "حتى": "ينتصب الفعل بعدها ... والغالب كون ما بعدها في النصب غاية لما قبلها ... وقد تكون للتعليل... ولا يكون الفعل في الحالين إلا مستقبلا، حقيقة أو حكما"⁵⁰.

قد طبقوا ذلك من خلال الاستشهاد بالنصوص الفصيحة ، والقراءات الصحيحة ، مستحضرين معاني الآيات وتفسيرها ، ومن ذلك ما ذكره المبرد في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾⁵¹ : " فإنها تقرأ بالنصب والرفع . فالرفع على قوله: فإذا الرسول في حال قوله ، والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول"⁵²، وقال العكبري في وجه النصب : " والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم ، والمعنى على الماضي، والتقدير: إلى أن قال الرسول"⁵³. والمعنى أن النصب على أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم مستقبل زما عن الزلزلة وإن كانا ماضيين ، وهذا ما علق عليه ابن مالك بقوله : " قرأه نافع بالرفع على تقدير كونه حالا . وقرأه الباقون بالنصب على تقدير الاستقبال "⁵⁴.

رابعا:أعمل النحاة فكرهم في مناقشة ما جمعه من الآراء ، مرجحين ومختارين في ضوء استقراء النصوص والشواهد الفصيحة ، غير متجاهلين المعنى المراد التعبير عنه. ومن ذلك حديثهم عن كلمة "الآن" باعتبارها مخرصة المضارع للحال ، فوقفوا عند قوله تعالى :﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾(البقرة 187) حيث نقل ابن مالك والسيوطي عن بعض العلماء جواز دلالة المضارع على المستقبل مع وجود كلمة الآن ، إذ إن الأمر مستقبل في زمنه . ورد ابن مالك بقوله: " الآن ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب ، بل الآن عبارة عن مدة ما حضر كونه ، فلو أن الكائن لا يتم كونه إلا في شهر فصاعدا جاز أن يقال فيه : الآن هو كائن"⁵⁵ .

ومنه أيضا حديثهم عن خلوص المضارع للدلالة على الحال بعد لام الابتداء ، حيث تعارض مطلق الحكم في ظاهره مع قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾(النحل12) ؛ إذ إن معنى "يحكم" مستقبل. يقول ابن هشام متلمسا المعنى الكلي للآية مستصحباً السياق الحالي والمقالي:

⁵⁰ابن مالك " شرح الكافية الشافية" 121 / 2

⁵¹ تكملة الآية: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُخَلُّوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَكْبِرِينَ ﴾(البقرة 214) ؛ إذ إن معنى الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب ﴿(البقرة 214)

⁵²المبرد " المقتضب " 40/2

⁵³العكبري "إملاء مامن به الرحمن " 91/1

⁵⁴ابن مالك : " شرح الكافية الشافية" 121/2-122. وانظر : ابن الجزري " النشر في القراءات العشر" 227/2.

⁵⁵ابن مالك " شرح التسهيل " 27/1

"الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة ، فنزل منزل الحاضر المشاهد"⁵⁶، وينسب السيوطي إلى الفارسي القول بأن لام الابتداء لا توجد إلا مع الحال ، وهذه حكاية حال"⁵⁷.

خامسا: لم يغفل النحاة عن انصراف دلالة المضارع إلى الزمن الماضي ، وأجمعوا على أن " لم ولما " حرفا نفي وجزم يختصان بالدخول على المضارع ، فيقبلان زمنه للماضي"⁵⁸.

وفي سياق حديثهم هذا وقفوا عند الفروق المعنوية الزمنية الدقيقة في استعمالهما اللغوي، فقالوا: " لم يفعل نفي فعل، ولما يفعل نفي قد فعل ...تضمنت معنى التوقع والانتظار، واستطال زمان فعلها"⁵⁹.

كما تتبعوا المعاني الزمنية المتغيرة عند اقتران "لم" بأداة الشرط ، إذ يتحول زمن الفعل حينئذ إلى مستقبل⁶⁰ ، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة 67)

سادسا: في إطار تجميع ما تفرق عند النحاة الأوائل يقول ابن مالك: " وينصرف إلى الماضي بلم، ولما الجازمة ، ولو الشرطية غالبا ، وبإذا ، وبربما، وقد أحيانا"⁶¹، وأورده الرضي والسيوطي⁶².

ويلاحظ في عباراته "غالبا " و"أحيانا" سمات المنهج الوصفي ، حيث ميز هؤلاء النحاة بين ما اطرده في استعمال العرب وبين ما قل وما كثر من واقع الاستعمال اللغوي.

سابعا: أدرك النحاة من خلال تركيب وبنائية الجملة تعدد معاني بعض الأدوات ، ومن ثم إعمالها أو إهمالها ، وتأثيرها في المعنى الزمني على المضارع وغيره ، مستشهدين بالنصوص الفصيحة، ومن ذلك قول ابن هشام: " لالو " ثلاثة أوجه :

الأول: أن تكون مصدرية... وإذا وليها المضارع تخلص للاستقبال ...

الثاني: أن تكون للتعليق في المستقبل... وإذا وليها مضارع تخلص للاستقبال...

الثالث: أن تكون للتعليق في الماضي ، وهو أغلب أقسام لو... وإذا وليها مضارع أول بالماضي، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ لَدَعْنُكُمْ﴾ (الحجرات 7) "⁶³. ويؤكد قول ابن هشام "وهو أغلب أقسام لو " ما ذهب إليه ابن مالك وغيره من كثرة انصراف المضارع للمضي إذا وقع بعد لولا.

⁵⁶ابن هشام"مغني اللبيب"230

⁵⁷السيوطي " الهمع " 8/1

⁵⁸انظر: سيبويه "الكتاب "

⁵⁹الزمخشري " المفصل " 393

⁶⁰انظر: ابن مالك "شرح التسهيل " 33/1 ، والسيوطي " الهمع " 26/4.

⁶¹ابن مالك "شرح التسهيل " 33/1

⁶²انظر: الرضي " شرح الكافية " السيوطي " الهمع "

ب/ عند المحدثين:

أولاً: ذهب عدد من المحدثين إلى تأييد ما ذهب إليه النحاة في تحليلهم لزمنية المضارع من خلال السياق مقدرين جهدهم، ومن هؤلاء النحاة المحدثين: محمد محيي الدين، ومحمد عيد، وعباس حسن حيث أدركوا تغير الدلالة الزمنية للمضارع على حسب القرائن والسياقات، مع ذهابهم إلى الإقرار بالزمن الصرفي للفعل المضارع، موافقين بذلك النحاة القدماء، يقول عباس حسن: " للمضارع من ناحية الزمن أربع حالات، لا تتعين حالة منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينة تعينها لحالة أخرى: الأولى: أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينة تقيده بأحدهما وتقصره عليه... الثانية: أن يتعين زمنه للحال... الثالثة: أن يتعين زمنه للاستقبال... الرابعة: أن ينصرف زمنه للمضي"⁶⁴.

ويرى عبد القادر حسين أن النحاة القدماء - في تتبعهم لزمنية الفعل - قد أدركوا الدواعي البلاغية لخروج دلالة للفعل عن أصلها داخل السياق؛ ولهذا ذهب إلى الإشادة بالخليل الذي لاحظ التجوز في التعبير بالفعل، فقد يكون الفعل حالاً أو مستقبلاً في معناه ويعبر عنه بالماضي؛ لتحقيق وقوعه وأنه سوف يقع دون موانع"⁶⁵. ويمتدح من المنطلق نفسه سيبويه إمام النحاة قائلاً: " يكفي أن نشير هنا إلى أن سيبويه قد أدرك معنى نظم الكلام، وأن النحو عنده لم يكن مجرد إعراب لأواخر الكلمات"⁶⁶.

كما يشير عبد القادر إلى الفراء الذي تنبه في مواضع من كتابه " معاني القرآن " إلى السر البلاغي في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصِدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (الحج 25)، إذ فيه يقول الفراء: " رد يفعلون على فعلوا لأن... الصد منهم كالدائم، فاختير له (يفعلون)"⁶⁷. ويرى عبد القادر في ذلك التفاتاً من الفراء إلى "سر بلاغي مهم قصد إليه القرآن قصداً"⁶⁸.

أما محمد الريحاني فقد درس ما قدمه النحاة، ووافقهم في مجمل آرائهم التي تناولت الدلالات الزمنية المرتبطة بالصيغة داخل السياق، إلا أنه أضاف معاني متعلقة بطبيعة الحدث وجهته ومظهره

⁶³ ابن هشام " أوضح المسالك " 200/4-206.

⁶⁴ عباس حسن " النحو الوافي " 57-61

⁶⁵ عبد القادر حسين " أثر النحاة في البحث البلاغي " 70

⁶⁶ المرجع نفسه 123

⁶⁷ الفراء " معاني القرآن " 221/2

⁶⁸ عبد القادر حسين " أثر النحاة في البحث البلاغي " 164

وحالته⁶⁹. ثم يقول: " يجب أن نشير إلى أن العامل الأول والأكثر أهمية إنما يعود إلى قرائن الحال والمقال⁷⁰".

ثانياً: أخذ عدد من علماء اللغة العرب المحدثين مأخذ على تناول النحاة للمعاني الزمنية للمضارع، وإدراكهم للمعنى الزمني للمضارع داخل السياق ، ونسبوا لهم القصور على عدة صور منها:

1/ نسب تمام حسان القصور للنحاة في تعاملهم مع زمنية الفعل في المجال التركيبي النحوي داخل السياق، إذ يقول: " إن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق ، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مفردات النظام ومطالب السياق ، ثم أن ينسبوا ...الزمن النحوي إلى مطالب السياق"⁷¹.

وقد حاول تمام حسان ربط دلالة الفعل داخل السياق بنوع الجملة⁷² ، وهي فكرة ربّها مالك يوسف المطلبي ، الذي أكد أن إدراك المعنى الزمني مرده إلى متطلبات السياق وحدها ، نافياً وجود زمن صرفي للفعل⁷³.

2/ نقد فاضل الساقى النحاة قائلاً: "إنهم خصوا كل زمن بصيغة معينة هو معناها في حالتي الانفراد والتساوق على السواء"⁷⁴، وهو بذلك ينسب للنحاة عدم إدراك الفرق بين دلالة المضارع الصرفية والنحوية.

3/ رأى إبراهيم السامرائي: أن النحاة جعلوا "ما كان على (فعل) ونحوها دالاً على الماضي ، وما كان على (يفعل) ونحوها دالاً على الحال والاستقبال ، ولم يققوا وقفات طويلة على هذه الصيغ ليروا كيف تتصرف إلى حدود أخرى تعرب عن الخصوصيات الزمنية " ويقول أيضاً: " كان اهتمامهم بالفعل من حيث كونه عاملاً ... ومن أجل ذلك لم يولوا الدلالة الزمنية حقها"⁷⁵.

وهو بذلك ينسب للنحاة ربط كل صيغة بزمن معين دون النظر إلى التغيرات التي يمكن أن تطرأ على دلالتها الزمنية ، وأرجع ذلك إلى اهتمامهم بالشكل وشدة اعتدادهم بالعلة والعامل .

⁶⁹المرجع نفسه ، انظر مثلاً: الجدول ص51، ص102.

⁷⁰محمد الريحاني "اتجاهات التحليل الزمني"194.

⁷¹تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها " 243

⁷²انظر : المرجع نفسه 247-248

⁷³انظر : مالك المطلبي "الزمن واللغة" 121

⁷⁴فاضل الساقى "أقسام الكلام العربي" 231

4/ التفت إبراهيم أنيس إلى ملاحظات النحاة في تغيير الدلالة الزمنية للأفعال داخل السياق، ولكنه لم ير في ذلك من مدحة للنحاة، وإنما جعل تعاقب الماضي والمضارع في السياقات المختلفة تعفساً نتج عن حرص النحاة على إصاق الدلالة الزمنية بهذه الصيغ الفعلية، إذ يقول: "على أن النحاة حين رأوا الخلل يتسرب إلى تقسيمهم من نواح عدة، بدأوا كعادتهم يَحْمَلُونَ الكلام العربي ما ليس منه... فإذا استعمل الماضي مكان مضارع قالوا: لحكمة أرادها المتكلم أو الكاتب، وإذا استعمل المضارع مكان الماضي التمسوا في هذا حكمة بلاغية، هللوا لها وكبروا. وما كان أغناهم عن كل هذا التعسف لو أنهم نظروا لصيغ الفعل وأساليبهم بعيدة عن الفكرة الزمنية" ⁷⁶.

ولعل الانتقادات السابقة من المحدثين مردها إلى عدم وقوفهم ووقوفات دقيقة متفحصة فيما قدمه النحاة من دقائق لغوية، إذ إن في مؤلفات النحاة وتراثهم ما هو كفيلاً ببرد هذه الدعاوى. وأرى أنه كان من الأجدر الوقوف عند تلك الحكمة البلاغية، إذ هي مفاد المعنى، مع الحرص على رفض التأويل والتكلف.

نتائج الدراسة

مما سبق توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وهي:

أولاً - وجوب استيعاب الفروق بين منهج النحاة المتقدمين والمتأخرين وأصحاب المؤلفات والشروح والحواشي في تناولهم للقضايا النحوية عامة والقضايا الزمنية خاصة، حيث انصرف جهد العلماء النحاة الأوائل على معايشة النصوص المجموعة والخلوص منها إلى قواعد محكمة، ومن ثم استفاد المتأخرون من علمهم وجمعوا آراءهم ودرسوها.

ثانياً - بروز كثير من السمات العلمية في تناول القضايا النحوية والملاحظات اللغوية في كتب التراث النحوي، بل وقف عدد من النحاة على الآراء القائمة على حجج فلسفية فرفضوها وردوا عليها.

ثالثاً - انقسام علماء اللغة المحدثين في مجملهم إلى فرق أسرف بعضها في الهجوم على النحاة ناسبين لهم القصور في منهجهم وعطائهم في تناولهم للقضايا اللغوية، وتوسط آخرون في بيان مواضع القصور ومحاولة استكمال النقص وتخليص النحو من الشوائب.

⁷⁶ إبراهيم أنيس " من أسرار اللغة" 171.

رابعاً - رداً للعديد من صور نقد علماء اللغة المحدثين للنحاة ؛ لتجاهله الكثير من جهودهم وعطائهم الفكري المثبت في مؤلفاتهم النحوية ، واعتماده على بعض التعليقات والتفسيرات الجدلية المجافية للمنطق اللغوي السليم عند بعض القدماء .

خامساً - ذهب جمهور النحاة لربط دلالة الفعل بالزمن ، وربط قسمته الثلاثية بالزمن الفلكي : ماض وحاضر ومستقبل ، وقد نبع ذلك من استقرار اللغة ، على الرغم من جنوحه في بعض الأحيان للتفسيرات المنطقية الفلسفية .

سادساً - أدرك النحاة القدماء الفرق بين الزمن اللغوي المؤدى بالألفاظ اللغوية وبين الزمن الفلكي المعيش ، خاصة المتأخرين منهم : كابن مالك والرضي ، وقد سجلت مؤلفاتهم ذلك .

سابعاً - ميز النحاة بين دلالة الفعل ببنيته الصرفية وبين دلالاته الزمنية الدقيقة التي تتحدد داخل السياق ، وقد وافق النحاة المحدثون آراء النحاة القدماء في مجمل آرائهم حول الدلالات الزمنية للفعل المضارع الصرفية والنحوية ، مما تجلّى في مؤلفاتهم النحوية الحديثة .

ثامناً - اهتمام النحاة بالإعمال والحركات الإعرابية ربما أدى بهم أحياناً إلى الانصراف عن

الجادة إلا أنه لم يكن ذلك في الغالب من فراغ ؛ إذ إن العربية لغة الإعراب ، وقد تمكن النحاة من الربط بين إعراب المضارع وبين إفادته الزمنية ودلالاته داخل السياق ، معتمدين على الشواهد الصحيحة الفصيحة والاستخدام العربي بعمق لم يلتفت إليه جل المحدثين ولم يدركوه ولم يقفوا عنده .

تاسعاً - توقف النحاة _ وهم يدرسون زمنية الفعل داخل السياق _ على الأثر البلاغي في استخدام دلالة الأفعال بخلاف أصلها ، وما تفيده من معان خاصة داخل سياقاتها .

قائمة المصادر والمراجع

- 1- إبراهيم أنيس " (1986م) من أسرار اللغة" ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط6 .
- 2- إبراهيم السامرائي (1966م) " الفعل زمانه وأبنيته " ، بغداد : مطبعة العاني ،
- 3- ابن الجزري (الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي) " النشر في القراءات العشر " ج2 ، راجعه : علي محمد الضباع . بيروت : دار الكتب العلمية (د.ت) .
- 4- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن) (1990م) " شرح ألفية ابن مالك" . تقديم أحمد الحمصي ومحمد أحمد قاسم . طرابلس : منشورات دار جروسي ، ط1 .

- 5- ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله) (2001م) " شرح التسهيل"، 3 ج ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1.
- 6- ابن مالك (2000م) "شرح الكافية الشافية"، 2 ج ، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1.
- 7- ابن الناظم (محمد بن جمال الدين بن محمد بن مالك) (1998م) " شرح ألفية ابن مالك " تحقيق : عبد الحميد السيد محمد، بيروت : دار الجيل، ط1.
- 8- ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري) (1415هـ) " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " ومعه " عدة السالك في تحقيق أوضح المسالك " تأليف: محمد محيي الدين. صيدا - بيروت : المكتبة العصرية،
- 9- ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري) (1994م) : " شرح شذور الذهب " تحقيق : بركات يوسف هبود ، بيروت: : دار الفكر، ط1.
- 10- ابن هشام (1998) " مغني اللبيب في شرح كتب الأعراب " . تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، بيروت : دار الفكر، ط1.
- 11- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي) "شرح المفصل" . بيروت: عالم الكتب (د.ت).
- 12- أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين) (1979م) " إملاء ما من به الرحمن في وجوه إعراب القراءات في جميع القرآن" بيروت : دار الكتب العلمية، ط1.
- 13- أحمد عبد الستار الجواربي (1974م) "تحو الفعل" . بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- 14- الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد) (1998م) " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". بيروت : دار الكتب العلمية، ط1.
- 15- تمام حسان (2000م) "الخلاصة النحوية". القاهرة: عالم الكتب، ط1
- 16- تمام حسان (1979م) "اللغة العربية معناها ومبناها" مصر : الهيئة العامة للكتاب ، ط2.
- 17- حسن خميس الملخ (2002م) " التفكير العلمي في النحو العربي" عمان: دار الشروق، ط1.

- 18- حلمي خليل " المولد في العربية ،دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام " .
بيروت :دار النهضة (د.ت) .
- 19- خالد الأزهرى " شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك " . بيروت: دار الفكر
(د.ت).
- 20- الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي) (1998م) " شرح كافية ابن
الحاجب " .تقديم: أميل بديع يعقوب ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1.
- 21- الزجاجة "مجالس العلماء"
22- الزمخشري(أبو القاسم جار الله محمود، ت538هـ) (1999م): "المفصل في صنعة
الإعراب"، بيروت: دار الكتب العلمية ، ط1.
- 23- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) "الكتاب" .تحقيق : عبد السلام هارون.
بيروت : دار الجيل ، ط1، (د.ت).
- 24- السيوطي(جلال الدين عبدالرحمن) "مع الهوامع في شرح جمع الجوامع " بيروت : دار
المعرفة (د.ت).
- 25- الصبان (محمد بن علي الشافعي) (1997م) "حاشية الصبان على شرح الأشموني
على ألفية ابن مالك" . بيروت : دار الكتب العلمية، ط1.
- 26- عباس حسن "النحو الوافي" .مصر : دار المعارف ،ط4، (د.ت).
- 27- عبد القادر حسين (1986م) " أثر النحاة في البحث البلاغي " قطر: دار قطري بن
الفجاءة للنشر ط2.
- 28- فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة" . تقديم : تمام
حسان ،القاهرة : مكتبة الخانجي 1997م.
- 29- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) (1983م) "معاني القرآن" . بيروت : عالم الكتب، ط3
.
- 30- مالك يوسف المطلبي (1986م) "الزمن واللغة" . مصر : الهيئة المصرية للكتاب.



- 1- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت 285هـ) (1994م) "المقتضب" . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة: لجنة إحياء التراث.
- 31- محمد عبد الرحمن الريحاني (1998م) " اتجاهات التحليل الزمني". القاهرة: دار قباء.
- 32- محمد عيد (1992م) " النحو المصفى " . القاهرة : مكتبة الشباب ، ط2 ، .